



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الربيعية 2008 م - العدد: 06

### الجلسة العلنية العامة

؟المنعقدة يوم الخميس 24 جمادى الأولى 1429

الموافق 29 ماي 2008

# فهرس

ص 03

محضر الجلسة العلنية الثامنة

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة  
المنعقدة يوم الخميس 24 جمادى الأولى 1429  
الموافق 29 ماي 2008

المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير المالية، السؤال الشفوي الآتي نصه:  
معالي الوزير المحترم،

إن المعاملات المالية عن طريق البنوك متعددة في العالم لأن تنوع القوانين والمراسيم المتعلقة بالقروض البنكية تفسح المجال واسعا أمام المستثمرين الجزائريين والأجانب خاصة أولئك الذين ينتظرون تعاملات أو معاملات بنكية مالية لا ربوية وهي مطالب مشروعة ومدللة لأننا نعيش في الجزائر وما يثير في هذا الموضوع هو وجود هذا النوع من المعاملات المالية والبنكية في دول عربية عديدة ودول غربية كثيرة سبقتنا منذ سنوات عديدة.

معالي الوزير،

لقد تعددت المطالب والظروف المالية مواتية لرفع منسوب الاستثمار في بلادنا خاصة فيما تعلق بتخفيض نسبة الفوائد والعمل جاري على تحديث المنظومة البنكية وضمان أمنها.

وإننا على يقين أنه ليس هناك رفض مبدئي لهذا النوع من القروض خاصة بعد رد السيد رئيس الحكومة أثناء مناقشتنا لبرنامج الحكومة أخيرا.

سؤالي معالي الوزير،

ماهي الإجراءات العملية المتخذة من قبل قطاعكم لتذليل الصعاب وتسريع عملية فتح شبابيك خاصة بالمعاملات البنكية اللاربوية.  
شكرا معالي الوزير، السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد هباز، والكلمة الآن للسيد وزير المالية.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد كريم جودي، وزير المالية؛
- السيد حميد الطمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات؛
- السيد شريف رحمان، وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة؛
- السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة التاسعة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ طرح أسئلة شفوية على السادة أعضاء الحكومة، وهي متعلقة بقطاعات: المالية، الصناعة والاستثمار، السياحة والبيئة.

بداية أحيل الكلمة إلى صاحب السؤال الأول، السيد فريد هباز، عضو مجلس الأمة ل طرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع المالية.

السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
دائما في إطار الرقابة البرلمانية وطبقا لأحكام

شكرا معالي الوزير على الإجابة، ربما فقط أؤكد على مسألة، وهي مسألة واضحة في أن الشعب الجزائري شعب في الحقيقة تواق للتعاطي مع هذه المعاملات المالية حتى نُعطي فرصة لكل الجزائريين ليتعاملوا مع البنوك بشكل واضح وبالتالي يجب أن يكون هناك قانون واضح تتعامل به البنوك في إطار المعاملات اللاربوية، مع هذه الفئة من الناس التي ترفض المعاملات الربوية ففي حديثي عن الفوائد أنا لا أقول بأن على البنك أن يقدم مال بدون فائدة، وإنما هناك صيغ قانونية في هذا المجال كلغة المراهبة، لغة التعاطي، لغة التعاون لغات كثيرة في مجال التعاملات المالية في هذا المجال، وبالتالي فأنا في اعتقادي أن المجال يحتاج إلى دراسة وبحث ويحتاج أن نستفيد من الدول العظمى أقول الدول العظمى في ذات المجال من أجل أن نفسح لكل الجزائريين أن يتعاملوا مع هذه البنوك.

فهناك دول عديدة منذ سنوات قديمة، وسبقتنا في هذا المجال وبالتالي فهذا النقص وأقول يبقى النقص قائما في بلادنا، وما ذكره السيد معالي الوزير غير كاف وبالتالي فأنا بودي أن أوجه هذا التوجيه أننا نحتاج إلى دراسة والاستفادة من دول أخرى حتى نتمكن من أن نرقى بهذا النوع من التعاملات المالية في هذا المجال ونعطي فرصة لفئة أخرى من الجزائريين الذين لا يريدون أن يتعاملوا مع البنوك الربوية، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد فريد هباز، الكلمة مجددا للسيد وزير المالية.

**السيد الوزير:** السيد الرئيس، أود أن أقول إن القانون يسمح للبنوك الموجودة حاليا في المؤسسات المالية إصدار منتجات إسلامية وهناك حاليا: (L'ABEF) وجمعية البنوك والمؤسسات المالية وهي تنشط في الساحة البنكية وتقوم بدراسة مع فوج عمل لدعم هذه المنتجات الإسلامية في كل البنوك في الجزائر وأقول إنه ليس هناك رفض من السلطات العمومية لتطوير هذه المنتجات،

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيدات السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، شكرا للسيد فريد هباز المحترم على هذا السؤال وإجابة عنه أقول إن الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ينص على نوعين من المؤسسات هما البنوك والمؤسسات المالية ولم يؤسس هذا القانون لنوع آخر من البنوك كالبنوك الإسلامية، غير أنه يمكن لمؤسسات مصرفية إصدار منتجات إسلامية مع الحفاظ على قواعد منصوص عليها في القانون من باب الحذر وبالتالي يمكن للبنوك تسويق هذه المنتجات عن طريق الشبايبك الحالية.

لقد اتخذت السلطات العمومية تدابير تتعلق بوضع إطار قانوني لأدوات جديدة للتمويل زيادة على القروض البنكية وبالخصوص رأس المال الاستثماري، حيث تم إنشاء هذا النوع من الشركات بموجب القانون رقم 06-11،

يتعلق نشاط هذه الشركات بالتمويل عن طريق مساهمات في رأس مال مؤسسات ممولة بدون فوائد كالتمويل عن طريق تعاونيات الادخار والقرض، التمويل عن طريق القرض الإيجاري وبدون فوائد كذلك وفي السوق اليوم، بنك البركة وشركات التأمين «السلامة» هذه الأخيرة تقدم اليوم منتجات مطابقة للتعاملات الإسلامية وتمويلات عن طريق رأس مال الاستثمار والقرض الإيجاري بدون فوائد وتؤكد أن هذا النشاط سيعرف تطورا في المستقبل خاصة وأن هناك مؤسسات تنشط حاليا في هذا المجال ومنها (Maghreblising, Arablising corporation, Société générale, Sofinance, Baraka bank).

أشكركم شكرا جزيلا والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير المالية، أعيد الكلمة مجددا للسيد فريد هباز إن كان يريد أخذها لاستعمال حقه في التعقيب، الكلمة لكم.

**السيد فريد هباز:** شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة مرة أخرى للسيد وزير المالية.

**السيد وزير المالية:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس، أعتقد أن الجواب الذي قدمته لزميلك السيد فريد هباز يحتوي على عناصر كافية ولكن لا بأس أن أضيف بأن المنتجات الإسلامية معترف بها عالميا كالمضاربة والمشاركة والمرابحة وقرض الإيجار والصكوك، وبالنسبة للجزائر فإن المنظومة التشريعية الجاري بها العمل تسمح بإصدار منتجات إسلامية في إطار قواعد منصوص عليها قانونا كما ذكرت في الجواب السابق.

وللعلم، أخبركم أن هناك مجموعة مكونة من ممثلي جميع البنوك الموجودة على الساحة، تعمل تحت إشراف جمعية البنوك والمؤسسات المالية وتسمى بـ (L'ABEF) وذلك لدراسة الشروط القانونية والرابطات المكتملة لتوسيع السوق بالمنتجات غير المأجورة بسعر الفائدة، ومعلوم أن البنك الجزائري منح اعتماداً لبنك البركة ومؤخرا منح اعتماد لبنك السلام الإماراتي الذي يتعامل بمثل هذه البدائل دون فوائد وهذا ما يدل على تشجيع تشريع التمويلات البديلة، شكرا جزيلاً.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير المالية. أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم السيد بلعباس.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي الرئيس. شكرا للسيد الوزير على التوضيحات، ثانياً أرجو أن يتم فهم سؤالتي في سياقه وفي الإطار العام لفخامة السيد رئيس الجمهورية والذي ضح أموالاً كبيرة في الاستثمار العمومي تقدر بحوالي 200 مليار دولار بمعنى أن هذا الاستثمار العمومي لو واكبه استثمار خاص لكانت قفزة أخرى في الجزائر. حقيقة أن البنكي من حقه أن يعمل بعقلية التاجر بل من واجبه أن يعمل بعقلية التاجر ولكن وفي نفس الإطار عليه أن يتأقلم ويساير مقتضيات السوق والعادات ويدخل في إطار مقتضيات السوق والتي

إن شاء الله في المستقبل ستكون كما قلت سابقاً بنوك مالية ومؤسسات التأمين تنشط في إطار المبادئ الإسلامية، ففي المستقبل ستوفر بنوكاً في هذا المجال أكثر فأكثر، وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، والكلمة الآن للسيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع المالية دائماً.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة معالي الوزراء زميلاتي زملائي رجال الصحافة والإعلام، الحضور الكريم.

في الحقيقة السيد الرئيس، سؤالتي هو في نفس سياق الأستاذ هباز: هل يمكنني إعادة قراءته؟ طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه:

تعلمون السيد الوزير أن المادة الأولى من القانون المدني تنص على أن مصادر القانون والتشريع هي الشريعة الإسلامية. والعرف وغيرهما وسؤالتي في إطار قانون الجمهورية الجزائرية: إن فئات كثيرة بل أغلب المواطنين يرفضون التعامل مع البنوك العمومية لاعتماد هذه الأخيرة على القروض بفائدة، هذا ما يعطل طاقات كبيرة من الأمة بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتدعيمه، وبالتالي لماذا لم يتم إيجاد آليات جديدة حتى يتمكن هؤلاء من التعامل مع البنوك وفي نفس الوقت يحفظ حق هذه الأخيرة أي البنوك؟ وشكراً.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس،

شكرا جزيلا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الكلمة الآن للسيد عبد الله صدراتي، عضو مجلس الأمة وسؤاله المتعلق بقطاع الاستثمار.

**السيد عبد الله صدراتي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، السيدات والسادة ممثلوا أسرة الإعلام المحترمون، السيدات والسادة الحضور الكريم. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي التالي:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي حاليا، المصدر الرئيسي للتمويل في الدول النامية بدل المديونية الخارجية ولقد أصبح ينظر إليه كأحد المفاتيح المهمة للنمو والتطور الاقتصادي وهو نمط من التمويل تلجأ إليه الدول النامية التي ليس لها عملية توفير كافية.

والجزائر التي بذلت سلطاتها العمومية مجهودات معتبرة لجلب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية لا تطرح لديها إشكالية التوفير وقد يكون السعي وراء هذا النوع من الاستثمار بحثا عن:

- الجوانب التكنولوجية التي ينقلها معها،
- روح التنظيم والتسيير،
- ثقافة المؤسسة التي تنشرها.

ولكي تكون لنا القدرة على جلب هذه الاستثمارات وكذلك الاستفادة منها يجب علينا أن نوفر بعض الشروط نذكر منها:

1 - موارد بشرية مكونة بطريقة جيدة ولها خبرة في مختلف المجالات الاقتصادية حتى تحقق عملية نقل المعارف بطريقة أفضل.

2 - مؤسسات كفؤة أي مؤسسات محلية متطورة ومنتينة بالقدر الكافي حتى تستفيد من

تقضي بأن هناك جهات كثيرة ومواطنين يرفضون التعامل مع مثل هذه البنوك وأعطيك مثلا أنه في بعض الولايات والولاية التي أقطن فيها بها منطقة صناعية ومن أكبر المناطق الصناعية على مستوى الوطن إن لم تكن هي أفضلها إلا أنها توجد فيها أربعة (04) مصانع صغيرة، والعقلية الخاصة بهذه الجهة ترفض التعامل مع هذه البنوك في حين أن جهات أخرى تعاملت مع هذه البنوك ونجحت والحمد لله.

إن في هذا الإطار نطرح أمثلة لدول استعملت هذه الطريقة مثل بريطانيا وأمريكا ونجحت فيها ونحن أولى من هذه الدول. كذلك وفي نفس الإطار أستسمح السيد الوزير فيما يخص الفائدة، أنه فيما يخص الاستثمار الفائدة كبيرة 06% ، لمدة 05% سنوات، حبذا لو هذه البنوك تنقص من الفائدة بأقل من 06% وتزيد في مدة تمديد إرجاع هذه الأموال حتى وإنني في الحقيقة السيد الرئيس، البارحة صدمت عندما قرأت في أحد الجرائد أن أحد ممثلي الحكومة يصرح بأن هذه البنوك لم تواكب إصلاحات وزارته وكأنها في حكومة أخرى بمعنى أن البنوك لا تخضع للحكومة وهذا كلام لا يصدقه حتى المواطنون الخواص فما بالك بالعامّة، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس، الكلمة للسيد وزير المالية.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للأخ السيد بلعباس بلعباس.

قانونيا البنوك والمؤسسات المالية لهما الحق في إصدار منتجات إسلامية وهذا الإصدار يدخل في السياسة التجارية لكل البنوك والمؤسسات المالية. فيما يخص أسعار الفائدة، نحن نعرف أن أسعار الفائدة تكون أقل من التضخم والتضخم في الجزائر حاليا هو 03,5% أما البنوك، فهي تنشط في إطار قانون النقد والقرض والنصوص التطبيقية للبنك الجزائري، لذلك لا يمكن لأي سلطة أن تتدخل في تسيير البنوك سواء كانت خاصة أو عمومية،



المباشر والشركات المتعددة الجنسيات (Multinationales).  
لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)  
فاعلة قوية في مجال الاستثمارات الأجنبية  
المباشرة.

وهكذا، نعتبر استثمارا أجنبيا مباشرا (IDE)، كل  
الاستثمارات مهما كان حجمها التي تسمح بخلق أو  
تطوير نشاطات صناعية أو في قطاع الخدمات  
أسميها أنا الصناعة الفلاحية أو الفلاحة الصناعية  
(l'agro-business).

وألاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر،  
المتوسط، يسمح كذلك، بتحسين القدرة التنافسية،  
وهذا عامل قوي لفعالية المؤسسات الجزائرية،  
التي بصفة عامة، حجمها متوسط ولكن إذا كان  
ممكنا، أن يساهم (IDE)، بصفة ثابتة في نمو البلاد،  
كما يقول السيد عضو مجلس الأمة، لتحقيق الفائدة  
المحتملة للبلاد من طرف (IDE) لا بد من تنظيم  
الاقتصاد وتأهيل المؤسسات المحلية، وتعزيز  
القدرات الوطنية، الإنتاجية والبشرية:  
أولا: فيما يخص تقوية القدرات الإنتاجية  
المحلية.

فبدون تطوير قاعدة محلية قوية وحديثة، يبقى  
جهاز الإنتاج تحت سيطرة الاستثمارات الأجنبية،  
من جهة أخرى تطور الجهاز الإنتاجي الوطني يمكن  
علاقة ديناميكية بين الاستثمارات الخارجية  
والقدرات الإنتاجية المحلية.

هذا ما جاء، بصفة جوهرية، في استراتيجية  
الصناعة للحكومة ومنها سياسة تأهيل المؤسسات  
الوطنية وهي أساسية في القضية هذه. هذا فيما  
يخص تعزيز القدرة الإنتاجية والآن العنصر الثاني  
تطوير القدرات البشرية.

فيما يتعلق بالاستثمار في الموارد البشرية  
(Les ressources humaines) ومن خلال تحليلنا  
للواقع، نعتبر الحاجيات هامة وتمس جميع  
القطاعات وكل جوانب المؤسسات.

لهذا لا بد أن توجه سياستنا نحو تقوية تأهيل  
القدرات العاملة، وخاصة المهندسين والمسيرين  
واليد العاملة المؤهلة وحتى لو كانت مؤهلة نعمل

تجربة حسن التسيير دون أن تقصى من السوق مع  
وجود شركات أجنبية أكبر حجما وأكثر تنافسية.  
3 - وجود معدل نمو اقتصادي مقبول له القدرة  
على جلب الاستثمارات الأجنبية.

4 - توفير ترسانة من القوانين تسهل للمتعامل  
الأجنبي وتشجعه على الاستثمار في الجزائر  
(كالعقار والعوائق البيروقراطية والتنظيمية).  
والسؤال المطروح: هل وفرنا فعلا هذه الشروط  
التي تسمح بجلب هذه الاستثمارات؟  
وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله، الكلمة الآن  
للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

**السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات:** شكرا.  
السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
سيداتى، سادتى،  
جاء في سؤال السيد عضو مجلس الأمة السيد  
عبد الله صدراتي:

ماهي الإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة  
لترقية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.  
وحقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) أحد  
عوامل النمو والتنمية، في كل البلدان.

بالفعل وبصرف النظر عن الأموال التي ترافق  
الاستثمار الأجنبي، فإن فوائد الـ (IDE) تكمن  
أساسا في التحويل التكنولوجي، الانفتاح  
والاندماج في الأسواق الدولية، التحكم في تسيير  
أحسن والاستفادة من الابتكار، وفي هذا الصدد  
الابتكار أول عنصر أساسي فيما يخص المنافسة  
الدولية وهكذا، كل البلدان النامية - كما قال الأخ  
العضو- الصاعدة والتي لها أكبر نسبة نمو  
كالصين، الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل، ماليزيا،  
وفيتنام، طبقت سياسة خاصة بجلب (IDE)  
متفوقون؟ ولكن قبل كل شيء وهذه فرصة سانحة،  
لنوضح ما هو مفهومنا للاستثمارات الأجنبية، لأنه  
بصفة عامة، هناك خلط بين الاستثمار الأجنبي

على زيادة تأهيلها.

في هذا الإطار، تخصص الحكومة أموال كبيرة للتكوين المهني كما تعرفون والتعليم العالي التقني. ولكن يجب على المؤسسات أن تساهم مع الحكومة في عملها للوصول إلى هذا الهدف.

والآن العنصر الثالث: بالنسبة لتحضير محيط اقتصادي جذاب للاستثمار، خصصنا جهودنا، من البداية، لتطوير:

1- جهاز الاستثمار،

2- العقار الاقتصادي،

3- وتكوين سوق رؤس الأموال وليس البنوك التي كانت الجزائر ولا تزال في حاجة إليها.

فيما يخص جهاز الاستثمار:

تم في 2006، تعديل القانون الصادر عام 2001 وجاء هذا التعديل بأكثر تشجيع وأوسع حوافز للمشاريع الاستثمارية.

وتطبيقا لهذا القانون، صدرت عدة مراسيم تنظيمية تكمل جهاز ترقية الاستثمارات، أذكر من بينها:

1 - تعزيز الشفافية في منح المزايا،

2 - إنشاء لجنة طعن على مستوى الوزارة،

3 - إعادة التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (l'ANDI) وتعزيز الشباك الوحيد، ومواصلة انتشارها الجهوي، من أجل مرافقة أحسن للمستثمرين ودائما فيما يخص ترقية الاستثمار.

4 - توسيع منح المزايا، من إنشاء الاستثمار إلى مرحلة الإنتاج.

وخامسا: إنشاء وحدة خاصة لمرافقة الـ (IDE)، في وكالة (l'ANDI)، وإنشاء داخل وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وحدة مكلفة بمتابعة أهم البلدان المستثمرة: كدولة الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، كوريا، مصر.

هذا بالنسبة لإصلاح محيط ترقية الاستثمار والآن فيما يخص العقار الاقتصادي:

أذكر، وهذا أمر مهم جدا، بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة (l'intermédiation) والضبط (la régulation) العقاري (ANIREF)، مهمتها تشجيع ومنح قطع

أرض لصالح المستثمرين.

هذه الوكالة لها حافظة مشكلة من العقارات الفائضة (Actifs excédentaires) الآتية من عمليات الخوصصة، والعقارات المتبقية (Actifs résiduels) الآتية من المؤسسات التي تم حلها وكذلك القطع المتوفرة في المناطق الصناعية.

هذه الوكالة بدأت نشاطاتها وستقوم، يوم 31 ماي 2008، بأول عملية بيع مزاد أو تنازل عن 11 قطعة أرض بالبلدية.

والآن فيما يخص العنصر الثالث في ترقية الاستثمارات الأجنبية سوق رؤوس الأموال. رغم وجود بورصة الجزائر، إلا أن هذه السوق المالية لا تزال في بدايتها وسيتم بذل جهود لتطويرها، وقد صدرت كل النصوص اللازمة ولكن سنتفق لكي ننطلق في هذه القضية وهكذا سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أتمنى أن الجواب كان مقنعا، والوقت غير كافي طبعاً للدخول في أكثر تفاصيل ولكن أنا موجود إذا برمجنا وقتاً آخر لكي نعزز هذا الشيء وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد عبد الله صدراتي ليعقب إن كان يرغب في ذلك.

**السيد عبد الله صدراتي:** شكرا سيدي الرئيس المحترم.

أنوه بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال شاكرا لكم اهتمامكم بالسؤال والإجابات المقدمة، ما دامت المسألة مطروحة وذات أهمية وتعتبر ذات بعد عمومي ولأنها مصيرية لذا أقترح سيدي الرئيس أن يعمد لتقديم حصيلة عن هذه الانشغالات أي الاستثمار الأجنبي المباشر أمام هذا المجلس الموقر.

الشكر موصول مرة أخرى والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** أعتقد أن السيد الوزير عبر عن هذه الرغبة وهي تلقى الترحاب وسوف نسعى مع



**السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات:**  
السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
سيداتى، سادتى،  
يسعدني أن أرد على السؤال الذي تفضل به  
السيد مسعود عميار، حول الفائدة من إقامة صناعة  
للسيارات في الجزائر.  
بالفعل، من المفيد جدا أن تملك بلادنا صناعة  
للسيارات، وكما فهمت حسب السؤال، السيارات  
الخفيفة.  
إن الاستراتيجية الصناعية تركز صناعة  
السيارات كصناعة ذات أولوية، يجب تطويرها،  
وهي صناعة مهيكلة، واعدة، تخلق عدة مناصب  
شغل، وتزيد في النسيج الصناعي والقيمة المضافة  
الوطنية والأرباح مضمونة في جميع الحالات.  
ولنا على الأقل 04 أوراق رابحة لتنمية القطاع:  
الورقة الأولى: حجم السوق الوطني الواعد، وقد  
بلغت الحظيرة في 2007، أكثر من 2 مليون سيارة  
خفيفة،  
- خارج السيارات النفعية: حوالي 57000 وحدة،  
- وسيارات الوزن الثقيل: حوالي 54.000 وحدة.  
وارتفعت قيمة الواردات، إلى أكثر من 03 مليار  
دولار سنويا، الكثير منها (91%)، من طرف وكلاء  
الشركات الأجنبية.  
وهذا يجعل من الجزائر، أكبر سوق للسيارات في  
كل إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا.  
الورقة الثانية الرابحة وجود مناولة (Sous-  
traitance)، فيها أكثر من 200 متعامل مجموعين في اتحاد  
(UPIAM)، حول مؤسسة (SNVI)، هذا الاتحاد يجب  
تعزيزه وتطويره.  
الورقة الرابعة الثالثة: لنا صناعة معتبرة  
لمنتجات الصلب، البلاستيك، والزجاج وهي تمثل  
10% إلى 20%، من قطاع السيارات.  
الورقة الرابعة: المحروقات (Essence - Diesel -  
Methane) - الضرورية للسيارات.  
والاستراتيجية الصناعية، مركزة على هذه  
العناصر الأربعة.

اللجنة لترتيب الموعد وندعو لمثل هذا اللقاء لتعم  
الفائدة ويتم التوضيح وتطرح كل الأسئلة الخاصة  
بهذا القطاع الحساس.

الكلمة الآن للسيد مسعود عميار، عضو مجلس  
الأمة لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بنفس القطاع.

**السيد مسعود عميار:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس سؤالى الشفوي موجه إلى معالي  
وزير الصناعة وترقية الاستثمار.

حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات  
وصلت في سنة 2006 الحظيرة الوطنية للسيارات  
إلى ما يفوق الـ 3.400.000 مركبة، حيث إن أكثر من  
70% منها قديمة تتجاوز الـ 15 سنة.

وفي نفس السنة 2006 بلغت القيمة الإجمالية  
لاستيراد السيارات مبلغ 02 مليار دولار وهذا حسب  
إحصائيات الجمارك الجزائرية.

هذا ما يعني بأن السوق الجزائرية للسيارات جد  
واعد، ومن جهة أخرى إذا علمنا أنه في حالة ما إذا  
تم خلق منصب عمل من طرف وحدة صناعة  
سيندرج عنه، وبطريقة غير مباشرة، خلق من 05 إلى  
06 مناصب شغل، فأتساءل سيدي الوزير عما يلي:  
أولا: أليس من العقلاني ومن باب المنفعة العامة  
للبلاد أن يباشر في وضع وحدة تركيب سيارات كما  
هو الشأن لدى جيراننا التي تعد أسواقها أقل أهمية  
بكثير؟

ثانيا: ما هي الاستراتيجية المنتظرة من قبل  
قطاعكم الوزاري من أجل حث الوكلاء على إنشاء  
وحدات صناعة قطع الغيار من أجل إيقاف سوق  
التقليد والتزييف؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود عميار،

الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

لهذا النشاط، فإن الشركات الكبرى تضع استراتيجيات تنمية على الأمد الطويل. وتميزت سنوات 90 بتوجه هذه الشركات نحو إيران تركيا، وبلدان أوروبا الشرقية مثل رومانيا وهي بلدان - مع الأسف - مماثلة للجزائر. لكن - السيد الرئيس، سيداتي سادتي - الأوراق الرابحة التي ذكرتها يجب أن تمكننا من العودة إلى سوق الإنتاج، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الكلمة مجددا للسيد مسعود عميار.

**السيد مسعود عميار:** شكرا للسيد الرئيس. معالي الوزير مشكور على الإجابة الواضحة والمفيدة ولكن سؤالي يظهر لي أنه كان غير مباشر، ولكن أنا أعلم أن الجزائر كانت هي (Le précurseur) في هذا المجال إذا نتذكر أنه في الثمانينات كانت (La fameuse FATIA) وإن كان المركب (Privé) كان يصنع مائة (100) ألف سيارة في السنة، فيما بعد تقلصت إلى ثلاثين (30) ألف سيارة في السنة ثم نسيت وبيعت إلى قطاع جزائري والحمد لله أظن أن المشروع سيحيا مرة أخرى، ولكن ليس في مجال السيارات الخاصة، هذا من جهة.

معالي الوزير، يعترف أنه كان هناك (استهزاء) من طرف البلاد، أنا أرى الآن كل سنة نستورد 200 ألف سيارة وكل سنة هذا العدد يرتفع، ما هو المانع الذي يتركنا لا نخلق وحدة تركيب أنا لا أرى شيئا يمنع ذلك. إن المغرب التي هي بجوارنا تصنع 30 ألف سيارة تدخل الجزائر وتباع في الجزائر.

الطرح الثاني السوق واعد ومفيد وفيه ربح ولكن الشيء الملاحظ أن هذا الربح مستغل من طرف أجنبي آخر، فالقرض الذي يشتري به الشخص الجزائري سيارة رونو أو بيجو أو سيارة صينية فهو قرض من بنوك أجنبية في معظم الحالات، هذا سؤال يطرح علينا كمواطنين ويطرح عليكم كمسؤولين في الجهاز التنفيذي.

النقطة الثانية، تكلمت عن قطع الغيار ونحن نعلم

ولكن الآن كيف نستخدم هذه الأوراق؟ في الواقع، هناك طريقتان لتطوير هذه الصناعة: الطريقة الأولى: إنشاء وحدة للتركيب، (CKD)، ضمن شراكة مع مؤسسة أجنبية كبرى، باندماج محلي ب 15%، في البداية، يرتفع تدريجيا، حتى يصبح 40%، على مدى 05 سنوات، ثم توجه السيارة المركبة إلى السوق الدولي والوطني. طبعا: الملاحظ أن السوق الوطني يستهلك جزءا كبيرا من المنتجات.

يجب منح مزايا مباشرة وغير مباشرة، فوق ما هو مصور.

وفيما يخص إنشاء مشروع (CKD) فنحن في اتصال مع بعض المؤسسات الدولية الكبيرة الأوروبية والآسيوية.

الطريقة الثانية: إنتاج المكونات (Composants) من طرف مؤسسات جزائرية، بالشراكة مع متعاملين (Sous-traitants) دوليين.

هناك، إمكانية أخذناها بعين الاعتبار:

الإنتاج مع مؤسسات عالمية كبرى لصنع قطع غيار وتجميعات جزئية، بأسعار تنافسية لتغذية صناعة السيارات، في الجزائر، أو في الخارج. في هذا الصدد، إننا على اتصال مع شركتين كبيرتين من أوروبا.

وهذا المسعى سيقوي نسيج المناولة، أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع.

الخلاصة هي بكل صراحة، استهزأنا في هذا الميدان، بسبب وضعية بلدنا في 90 ولهذا كان من الواجب أن نبدأ من الأساس.

وقد كونا دراسات متميزة، لتسهيل والبحث عن شركاء أجنب، ولهذا إننا في مرحلة إنشاء مؤسسة خاصة عمومية لترقية وتطوير هذا القطاع.

الأهداف: إنشاء شركة أو شركتين (CKD)، وإقامة شبكة مناولة هائلة وفعالة.

لكن - بكل صراحة - يجب الملاحظة أننا وصلنا متأخرين إلى سوق السيارات، فنظرا للطبيعة الثقيلة التي تتطلب استثمارا كبيرا وللتكنولوجيا العالية

(La balance de paiement)، ولكن من الأساس ومن الضروري أن نكون وحدة (C.K.D) ونرى كيف ننطلق فيها، نحن نتابع ذلك عن قرب مع ثلاث (03) شركات وسنرى ما هو المخرج الذي نصل إليه إن شاء الله.

القضية الأخرى هي (La sous-traitance) نحن عندنا إمكانيات بما أننا نملك 200 شركة لها خبرة ويمكن أن ننطلق في العمل ونحن اليوم بصدد محادثات عميقة (Nous sommes dans des missions très avancées) مع شركات أوروبية ستقدم إلى الجزائر لكي تعمل مع (L'U.P.I.A.M) أي مع شركائنا المتوسطة التي هي بصدد المناولة (La sous-traitance) مع شركة (SNVI).

بكل صراحة للاختتام ولكي لا نقول كنا بالأمس، والبارح هو البارح، القضية هي وضعيتنا الآن: ماهي الإجراءات التي تخوضها الحكومة والشركات الخاصة لكي ننطلق في بناء قطاع السيارات، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع السياحة.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة ممثل الحكومة.

السادة الوزراء.

سؤالي سيادة الرئيس هو حول النقل والسياحة، كما تعرفون السياحة هي ليست فقط فنادق، وشواطئ وجبال وتراث وثقافة واستقبال إلى آخره، لكن كما تعرف النقل هو عصب قطاع السياحة في بلادنا وهو من أنشط القطاعات التي تنمو بسرعة ونحن نقع في منطقة يعرف الجميع أنها من المناطق الأكثر جذبا واستقطابا للسياح في العالم ونحن نعرف أننا مازلنا متأخرين في هذا الميدان، إذن السيد الوزير، كان في باريس وفكرة السؤال

أنه عندنا 04 آلاف (4000) قتيل سنويا ومرات أخرى يفوق هذا العدد، في بعض الحالات نتهم السائق كونه هو المتسبب بنسبة 10% لكن ما رأيك في قطع الغيار المزيفة كما يقال (Taiwan) حتى (Les pièces détachées Taiwan) التي نستوردها من الخارج بقيمة عالية؟ وشكرا معالي الوزير.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مسعود، والكلمة مجددا للسيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس.

حقيقة كنا من الأولين في الثمانينات مع قضية «فاتيا» لكن مع الأسف الوضعية الاقتصادية والسياسية في ذلك الوقت أوصلتنا إلى وضعية لم تسمح لنا أن نكمل ونعزز «فاتيا» لكن القضية ليس إسرار أو عدم إسرار. نستطيع أن نسرع في الوتيرة والحكومة هي التي تقرر، ولكن القضية هي أننا نجبر المؤسسة الكبرى من الخارج أن تساهم معنا، أنا قلت إنه في التسعينات مع كل هذه الشركات الكبرى (Ils ont fait des options à l'extérieur) لكن هذه الشركات توجهت إلى تركيا وإلى إيران وإلى مناطق أخرى ولقد تم الاتصال بها منذ ثلاث (03) سنوات لكن مع الأسف اختارت هذه الشركات الاستثمار في بلدان أخرى (Ils ont fait des options) ولكي نبني مؤسسة واحدة كان يتطلب منا أموالا كبيرة، ولو كانت لدينا الأموال الكافية لكي نستثمر في المشروع لا بد لنا من إيجاد تكنولوجيا، من الذي يعطيك هذه التكنولوجيا؟ لا بد من أن يكون طرف آخر يساهم في هذه الشراكة؟ القضية ليست كما قلت في أن نسرع، أو لا نسرع القضية هي الحصول على مؤسسات تعمل معنا لكي ننطلق في قضية (C.K.D).

ثانيا، فيما يخص قضية (C.K.D) - نكون صرحاء مع أنفسنا - كاختصاصي أقول إننا قد نخسر في مثل هذه القضية أكثر ما نخسره في الاستيراد ولهذا لا بد لنا من إجراء دراسة معمقة لكي نرى ما هي أرباحنا وما هي إمكانياتنا في قضية

الإيواء والفنادق. هناك أيضا الخدمات من ماء من صرف المياه إلى غير ذلك. وهناك خدمات الاستقبال العام بالنسبة للمواطن، إذن سلسلة متعاقدة جدا. هذا ومن بين الديناميكيات الأساسية التي وضعناها في إطار المخطط الوطني للتهيئة السياحية وضعنا قضية الشراكة مع كل القطاعات حتى نجمعها وندمجها في هذه الديناميكية ونغير من شأنهما لدفع عجلة السياحة في البلاد.

أجل ولكم الحق والمنافسة شديدة في ميدان النقل على المستوى العالمي وعلى المستوى المتوسطي لأن السوق تحررت وبخاصة سوق النقل وفيه بروز منتج ومنتجات جديدة من بينها ما يسمى بـ (OPEN Sky) أي السماء المفتوحة وتوجد الآن بعض البلدان المجاورة التي فتحت سماءها للنقل بدون أي اعتبار وبدون أي حدود وهذا ييسر بطبيعة الحال في فتح المجال لدخول عدة شركات ذات امتياز ونوعية في الأسواق المعنية هذه من جهة ويوجد منتج جديد يسمى (Low cost) أي باللغة الوطنية إنخفاض الأسعار بتقليل الخدمات وتبسيطها ووضعها في متناول المسافر وفي متناول السائح، إذن أمام كل هذه المنتجات، النقل يعرف الآن نقلة جديدة للتخفيض من السعر، هناك ثلاثة (03) عوامل أساسية:

من الناحية الاقتصادية في إطار السوق المفتوحة:

– أولا: لا بد من وجود طلب قوي والكل يعرف في الجزائر – بالنسبة لعدد السواح الذين يأتون من الخارج هو ضعيف لأننا مازلنا في طور بناء وتشبيد السياحة في البلاد، لسنا ببلد سياحي حقيقي أقولها بكل تواضع نحن في طور بناء وتشبيد السياحة في البلاد. إذن، علينا أن نقوي الطلب وهذا لبعث عدة منشآت سياحية وتحسين النوعية والجودة إلى غير ذلك.

ثم هناك عامل ثان: وهو بالنسبة لي أساسي، لا بد أيضا من بعث وصلة بالنسبة لوسائل النقل لتخفيض السعر هذا عامل ثاني.

العامل الثالث: وهو أيضا أساسي، هو التحكم في

جاءتني وهو يتكلم عن "باريس" وتكلم عن وجود صيغ جديدة للنقل، نريد أن نسمع من سيادة الوزير، عن النقل في الخارج وأيضا في الداخل، بالنسبة للسياحة الداخلية فالانتقال إلى المناطق الصحراوية يتطلب أسعارا باهظة والأسعار كما نعرف تنتمي إلى قطاع آخر لكن بالنسبة للسياحة النقل يعد عنصرا أساسيا إذن ماذا تفعل الوزارة في هذا المجال، لتسهيل وتسريع الوتيرة في العمل السياحي، وطنيا وأجنيبا في النقل البحري وفي النقل الجوي خصوصا؟  
شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد، الكلمة الآن للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

**السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة:**  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

أيها السادة والسيدات.

أشكر شكرا جزيلا السيد بوزيد لزهاري وتفضله بطرح هذا السؤال الذي يعتبر فاصله أساسية بالنسبة لقضية السياحة في البلاد – كما جاء في كلمته – والكل يعرف أنه أمام السياحة عوائق رغم المؤهلات التي تكلم عنها لكن يشهد هذا القطاع عدة عوائق والكل متفق حول ذلك.

إن السياحة كما تعلمون ليست مرتبطة بقطاع واحد بل تعتبر أنها سلسلة من الخدمات المتكاملة وإذا فقدنا حلقة من هذه السلسلة بطبيعة الحال لن ندخل في إطار عمل تكاملي بالنسبة للخدمات السياحية ذات النوعية، إذن حرصنا على مستوى قطاعنا ووزارتنا هو أننا نكمل ونؤلف ما بين كل هذه الحلقات وكل هذه القطاعات لأنها مرتبطة كما قلت، هناك قضية التأشيرة التي هي مرتبطة بالخارجية، هناك قضية النقل، هناك قضية الاستقبال في المطارات ثم النقل من المطار أو من الميناء إلى



الكبيرة المحبوبة؟ وشكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بوزيد وأعيد الكلمة للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا سيادة الرئيس.

شكرا صديقي سيادة النائب، أظن أن الكل يعرف أنه في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة هناك عمل مكثف لتيسير تنقل المواطن داخل البلاد، سواء كان سائحا أو غير سائح، ولهذا نعتبر أن إعادة هيكلة قطاع النقل وتوفير وسائل النقل وتحسين الطرقات وبالخصوص الطريق السريع غرب- شرق أو كل الطرق التي نحن في إطار تشييدها وبنائها من الشمال إلى الجنوب في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2015 - 2025، كل هذه الوسائل سواء على طريق البر في إطار ما يسمى بالطريق السريع أو الطريق السيارة أو كل الطرق الخارقة شمال - جنوب، كل هذا سيعطي سيولة وحركية قوية بالنسبة للتنقل والإيصال داخل الوطن. من جهة أخرى فيما يخص السكة الحديدية أيضا في إطار برنامج فخامة السيد الرئيس هذا كله سيعطي دفعا قويا لتسيير السيولة والحركية داخل الوطن، ضف إلى هذا كل الوسائل العصرية التي نحن في طريق إنجازها مع رئيس الحكومة تحت سلطة رئيس الجمهورية وهي بطبيعة الحال قضية «الميترو» (Métro) قضية «تراموي» (Tramway) قضية «تيليفريك» (Téléferique) وكل الهياكل الأساسية التي تشيد الآن، كل هذا سيعطي أظن دوافع قوية للجاذبية الجزائرية والإقليم الجزائري في إطار جاذبيته إذا قارناه بالأقاليم الأخرى والمجالات الأخرى، أظن أن كل هذا سيحفز في السنوات المقبلة الاقتصاد ثم السياحة لأن السياحة مرتبطة أساسا بالاقتصاد، أظن إذا وفرنا كل هذه الشروط - إن شاء الله - سنكون في الموعد حتى نعطي للوجهة الجزائرية المقصد النير الذي نصبوكلنا إليه. شكرا جزيلًا سيدي الرئيس، شكرا جزيلًا سيدي النائب.

التسيير لتخفيض النفقات بالنسبة للشركات والمؤسسات. فبتفصيل كل العوامل الثلاثة، نجد:

- (1) سوق أي طلب،
- (2) التحكم في الشركات والمؤسسات،
- (3) وجود وفرة وسائل النقل عند الشركات.

كل هذا ييسر في تحسين - كما قلت - العرض بالنسبة للشركات والمؤسسات ونحن نعمل في هذا الإطار المعني بالأمر أي وزارة النقل لتيسير العمليات وتفعيل هذا السوق، وفي هذا الصدد مؤخرا كنت قد اجتمعت والتقيت واتفقت مع شركة (Aigle Azur)، بعد أخذ ورد قمنا باتفاق حول تخفيض أسعار التذاكر بالنسبة (Aigle Azur) من أوروبا للجزائر ومن الجزائر إلى أوروبا بـ 50% إذن تعتبر هذه الخطوة إيجابية من طرف الحكومة الجزائرية وإن شاء الله بموجب العدوى نريد أن نوسعها إلى شركات ومؤسسات أخرى، إذن شكرا جزيلًا سيدي، على هذا السؤال القيم وإن شاء الله سنكون في الموعد لنعطيك بعض المعلومات الأخرى بالنسبة لتحسين هذا السوق وبعث جودة وامتياز للنقل في السياحة الجزائرية.

شكرا جزيلًا سيادة الرئيس، شكرا جزيلًا السادة الحضور.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، أعيد الكلمة للسيد لزهاري بوزيد إن كان يريد أخذ الكلمة، الكلمة لك.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيادة الرئيس. إضافة فقط، الآن تكلم السيد الوزير باستفاضة وهو مشكور بالنسبة للنقل من الخارج للجزائر ومن الجزائر للخارج، ماذا عن الوطنية، وانتقال السواح في الجزائر كذلك انتقال الوطنيين نحو الجنوب إلى آخره... أعرف أنه قطاع آخر غير قطاع السياحة. هل هناك مجهودات تبذل على مستوى الوزارة المكلفة بالسياحة من أجل إيجاد صيغ تحفيزية تشجيعية لجعل الجزائريين يذهبون إلى هذه المناطق الواسعة، الشاسعة الكبرى والمتمثلة في صحرائنا



ميزانية تسيير هذه المراكز وكيف يتم تعيين مسيرتها؟

الشرط (ب) من السؤال الأول: تفرز المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة سنويا، ما يقارب 125 ألف طن من النفايات الطبية على اختلاف أنواعها (النفايات المعدية، نفايات البقايا الكيماوية والصيدلانية والأدوية المنتهية الصلاحية، والنفايات الخاصة والعادية) والسؤال سيادة الوزير الذي يطرح نفسه هو ما مصير هذه الكميات الهائلة من النفايات في ظل عدم التمكن من إتلافها في الأماكن المخصصة لها بالوسائل والتجهيزات الملائمة.

(Il y a un manque d'incitateur au niveau des hopitaux).

بالنسبة للشرط الثاني للسياحة أقول إن السياحة في بلادنا تعتبر إحدى الروافع الأساسية للتنمية وعاملا من عوامل الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وذلك راجع إلى المؤهلات القوية التي تتوفر عليها الجزائر، سواء على صعيد الثراء الطبيعي الذي منحه لها الله أو على صعيد الهياكل القاعدية الكبيرة مثل الطرقات، السكك الحديدية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المطارات منشآت الري دون نسيان الموقع الجغرافي الاستراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن إنجاز هذا الهدف يستدعي بالضرورة تبصرا كبيرا وصرامة قصد تفادي الأخطار والانعكاسات المؤلمة لتنمية سياحية غير متحكم فيها، ومن هذا المنظور لقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 88/232 الصادر بتاريخ 05-11-1988 بعدد معين من مناطق التوسع السياحي أي (Les Zones d'extention touristique) عبر الوطن بناء على دراسات قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) في ذلك الوقت ما بين سنة 84 و 88.

ما يلاحظ اليوم في الميدان أن عددا كبيرا قد فقد وجهته الأساسية خاصة بعد الاعتداءات التي شهدتها العشرية الأخيرة من انتشار البناءات الفوضوية والتوسع العشوائي للعمران وكذا وجود عراقيل كثيرة فوق هذه المناطق مثل مرور السكة الحديدية ووجود البعض منها قريبا من المنطقة

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير، الكلمة الآن للسيد التوهامي بومسلات، عضو مجلس الأمة لطرح سؤاله حول قطاع البيئة.

**السيد التوهامي بومسلات:** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد ومن واه.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي النواب،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

سؤالي الشفوي هذا موجه إلى السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة وسؤالي يتفرع إلى شقين. الشق الأول خاص بالبيئة ويدور حول مراكز الدفن التقنية والنفايات الطبية والشق الثاني خاص بالسياحة وأتكلم عن تطهير مناطق التوسع السياحي وأقطاب الامتياز. وأقول:

(أ) يوصف الوضع البيئي في العديد من الولايات بالمقلق، بالنظر إلى استفحال ظاهرة الرمي الفوضوي للنفايات المنزلية عبر الأحياء السكنية وبعض الأودية والشواطئ وكذا بعض المناطق الفلاحية والغابية، نتيجة للتشبع الذي تشهده أحواض التفريغ في العديد من المناطق وعدم صلاحيتها، وبالمقابل بذلت الدولة في السنوات الأخيرة مجهودات كبيرة (Les centres d'enfouissement technique) قصد إنجاز مراكز الدفن التقنية عبر كل ولايات الوطن وكذا إعداد الدراسات والمخططات الرئيسية اللازمة لتسييرها قصد التحكم أفضل بمشاكل النفايات. ورغم إسراع الجماعات المحلية إلى التداول من أجل إنشاء مؤسسات ولائية (EPIC) لتسييرها. بعدما تم استلام العديد منها في العديد من الولايات إلا أنها لحد الآن لم تدخل في الاستغلال والتسيير وسؤالي معالي الوزير، هو متى يتم الانطلاق الفعلي لهذه المراكز ومتى يتم تخصيص

يطيب لي ومن هذا المقام لمجلسكم الموقر أن أعبر وأن أعرب عن سعادتني وامتناني بوجودي معكم وأغتتم هذه الفرصة لأوجه لسيادتكم تحيتي الخالصة لاهتمامكم بنشاط حساس وواعد وهو قطاع السياحة بطبيعة الحال وأيضا بقطاع البيئة لما لهما من تأثيرات اقتصادية واجتماعية من حيث خلق الثروات وتوفير مناصب الشغل والمداخيل الإضافية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

إذن لا يفوتني أن أوجه تشكراتي الخالصة للأخ النائب التهامي بومسلات الذي تفضل بطرح انشغالات مشروعة حول السياحة والبيئة وسأحاول بقدر الإمكان أن أجيب عن هذه التساؤلات.

فيما يخص الشطر الأول، أي قضية مناطق التوسع السياحي كما جاء في كلمتكم، بطبيعة الحال عرفت هذه المناطق منذ سنوات وسنوات عدة اعتداءات ناجمة عن التوسع العمراني الفوضوي أو غير الفوضوي، ولا يفوت يوم إلا والنظر يلفت لعدة اعتداءات من طرف السلطات وغير السلطات بالنسبة لمناطق التوسع السياحي هذه، لأنها محل أطماع وهي أيضا معرضة للمنافسة ما بين التوسع العمراني والنشاطات بما فيها النشاطات الصناعية والفلاحية بقطع النظر عن الهياكل التي أيضا هي في بعض الأحيان، إذا وضعنا الحبل على الغارب، تؤدي إلى عدة أضرار بالنسبة لهذه المناطق السياحية، ولكن أرى كل هذا، وأعتبر أن وضع، حيز التنفيذ، هذه المناطق السياحية بما يسمى بـ (Les zones d'expansion touristique, Les ZET) رغم النقائص والقصور، قد جاء بعدة إيجابيات لأنه أدى إلى الحفاظ والصون لهذا العقار وهذا التراث الفريد والنوعي وغير القابل للتجدد، مثل الواحات، مثل المناطق بالقرب من الشواطئ والساحل التي تتربع على عدة مؤهلات طبيعية، تاريخية، تراثية، تتطلب حفاظا قويا ولهذا أنا أعتبر أن وضحة الآلية في الستينات والسبعينات كان اختيارا أساسيا وحيدا ونافعا، وها نحن الآن لدينا مخزوننا رغم تأكله مع السنوات، وعدم تفتننا لهذه القضية هذا المؤهل

المحاذية للميناء ومرور تيار الضغط العالي والمتوسط من الكهرباء عبر هذه المناطق وما إلى ذلك.

فسؤالي:

1 - ألا ترون معالي الوزير ضرورة لإعادة تطهير هذه المناطق والاحتفاظ بمناطق التوسع العمراني القابلة للتهيئة والتخلي عن الجزء الآخر للسلطات المحلية حتى تتمكن من حفظ ما تبقى من هذه المناطق بتغطيتها بأدوات شغل أراضي تمكن من إنجاز مشاريع مكملة للسياحة؟

2 - متى يتم البدء في تهيئة مناطق التوسع السياحي التي انتهت منها الدراسات؟ ومتى تنطلق عملية تحويل ملكيتها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (I'ANDT) وكذلك متى يتم تعويض ملاك الأراضي الخاصة؟

3 - لاحظنا في المدة الأخيرة إنشاء أقطاب الامتياز السياحي في إطار النظرة الجديدة للسياحة في بلادنا وتماشيا مع المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية (Le schéma directeur d'aménagement touristique) (SDAT).

والملاحظ أن ولاية جيجل لم يتم إدراجها في أي قطب من أقطاب الامتياز السياحي رغم المؤهلات والقدرات الكبيرة التي تتوفر عليها هذه الولاية في هذا الجانب.

سيدي الوزير هل لكم أن تفيدونا بالمعايير والمقاييس التي تم اعتمادها في تحديد هذه الأقطاب؟ وهل هناك إمكانية إدراج أقطاب أخرى ضمن هذا الإطار وشكرا؟

**السيد الرئيس:** شكرا والكلمة الآن للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

**السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة:**

شكرا سيادة الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السادة الحضور الكرام،

إذا أردنا أن نكون حقيقة بلد مقصد وواجهة سياحية حقيقية علينا أن نوسع هذا المخزون، ومنذ عدة أشهر انطلقنا أيضا في بعث مناطق سياحية أخرى. أظن أن هذا هو التوجه الحقيقي لصون ولتوسيع هذا التراث وهذا الرأس مال لأنه كما تعلمون لا سياحة بدون عقار.

جاء أيضا في هذا المنوال والصدد سؤال ثالث آخر: قلتم في سؤالكم إن جيجل لم تدرج في إطار الأقطاب السياحية ذات الامتياز. نعم لقد حددنا في إطار المخطط الوطني للتهيئة السياحية خمس ديناميكيات أساسية:

– أولا: تحسين وجهة وصورة الجزائر،  
– ثانيا: بعث مخطط للجودة لمائتي فندق ومؤسسة ومنشأة ذات الطابع والصنف الأول،  
– ثالثا: الشراكة، كنت تكلمت عنها منذ حين بعد تدخل سيادة النائب.

رابعا: بعث تمويل حقيقي عملي فعلي لمؤازرة المستثمرين وبالخصوص الوطنيين،  
خامسا: إنشاء أقطاب سياحية للامتياز لأننا نستطيع أن نعمم السياحة لكل بلد فيه مناطق لديها مؤهلات سياحية، ولهذا لا بد أن نسلط الضوء على هذه المناطق الجذابة بالنسبة للسياحة لأن لديها عرضا قويا ومؤهلات قوية.

في هذا الصدد توجد ستة أقطاب سياحية للامتياز، وثلاثة في الشمال الجزائري ولقد أدرجت بطبيعة الحال جيجل التي تعتبر مكسبا حقيقيا للسياحة في الميدان المتوسطي في القطب الشمالي الشرقي الجزائري بجوار عنابة وسكيكدة ومناطق أخرى.

إذن، أريد أن أطمئنكم وأن أطمئن مواطني جيجل ومناطق جيجل الجميلة أنها أدرجت حقيقة كمقصد بالنسبة للسياحة المقبلة والمستقبلية في بلادنا. هناك سؤال رابع وهو يدور حول قضية النفايات، النفايات الاستشفائية التابعة إلى قطاع السياحة، لقد جاء في كلمتكم أن هناك منتوجا عاليا ومرشحا للارتفاع في السنوات المقبلة بالنسبة لما يسمى بالنفايات الاستشفائية التي تتلفها المستشفيات

سيعطي للجزائر رأس مال قوي للتوسع السياحي في البلد.

والآن السؤال المطروح بقوة:  
كيف نحافظ على ما تبقى من هذه المناطق السياحية؟  
في الحقيقة هناك الآن ثلاثة حلول وثلاثة توجهات، ثلاثة خطوط للحفاظ وصون هذا التراث، وهذا الرأس المال.

أولا كما جاء في كلمتكم وهو الحل الأمثل، هو تطهير هذه المناطق وتعويض الملاكين في إطار احترام الدستور والقوانين وهذا حق مشروع. إذن، نحن نسعى في هذا الإطار لنطهر ونعوض كل الملاكين وعددهم كبير منذ بعض سنوات، ولكن كما تعلمون السياحة هي فن الممكن والمستطاع، والتطهير والتعويض مرتبطان بوفرة الأموال.

إذن نحن نحاول في هذا الإطار في إطار التدرج، أن نطهر هذا القطاع، ولقد انطلقنا منذ عدة أشهر في تطهير وتأهيل بعض المناطق السياحية.

ثانيا: قمنا أيضا بعملية أساسية، وهي تحديد وتفتيش هذه المناطق. إذا لم تدافع عن حوضك فإنه يدمر، كما جاء في مقولة من الجاهلية.

إذن علينا أن نقوم بتحتيت وتسييج هذه المناطق السياحية وانطلقنا بصفة تدريجية في كل المناطق بتسجيلها وتحديدها.

ثالثا: الصبر الأمثل هو بطبيعة الحال التأهيل والاستثمار وهذا ما انطلقنا فيه منذ أيضا قرابة بعض الأشهر في بعث بعض القرى السياحية ذات الامتياز في بعض المناطق من بينها بطبيعة الحال المناطق الساحلية.

هناك سؤال ثاني جاء بصفة غير مباشرة، أي تطالبون بالتخلي والتراجع عن بعض المناطق الساحلية أو المرتبطة بالسواحل، أنا أظن أن هذا يؤدي بنا إلى فتح باب المضاربة بالنسبة لهذا القطاع وفتح فرص لتعمير غير مقبول، وأيضا تفريغ هذ المخزون من محتواه الحقيقي.

إذن أظن أن القاعدة الأساسية هي صيانة ما تبقى، والحفاظ على ماتبقى بل أقول أكثر من هذا،

ودافع بالنسبة لهذه القضية. إذن في سنة 2000 وجد في الجزائر مائة وثمانون (180) محرقة أو مرمدة ومعظمها كان معطلا، أظن أن مائة وعشرة (110) كانت معطلة. في سنة 2007 عدد المحرقات والمرمدات قد ارتفع إلى أربعمئة وعشرين (420) أي مع وزارة الصحة وهي مشكورة عن هذا وكل أصحاب المستشفيات والعيادات رفعنا عدد المحرقات والمرمدات وضاعفناه بثلاثة.

فيما يخص الأدوات - لأن الإكراه لا يكفي والعقوبة لا تكفي- في إطار التحفيز الحقيقي بالنسبة لهذا القطاع، وضعنا في الجزائر ضريبة في إطار الجباية الإيكولوجية الجديدة الناشئة، وضعنا ضريبة عن المخزون أو المنتج للنفايات الاستشفائية بقيمة أربعة وعشرين دينارا لكل طن حتى نحفز كل من بحوزته هذه النفايات الاستشفائية وأن نتفرغ منها ونقوم بمقاربة اقتصادية ما بين الاستثمار في المحرقة والمرمدة ووضعها في أماكن غير مقبولة.

إذن هذا التحفيز الاقتصادي والمالي يعتبر أداة ووسيلة عصرية لبعث هذا التصور وهذه السياسة الجديدة.

أظن أن بكل هذا التأطير وهذا التحفيز الجبائي العصري وبمرافقة ومعاينة ومعية وزارة الصحة وهذا القطاع، إن شاء الله، سنجد أكثر هذه الثقافة وهذا التبصر وهذه النظرة وهذا التوجه بالنسبة للتخلص لا الكلي بطبيعة الحال، ولكن التقليل والتقليل من هذه النفايات الاستشفائية.

فيما يخص السؤال الخامس حول ما يسمى بمراكز الدفن التقني للنفايات، لا سبيل لكي أتكلم عن قضية النفايات الصلبة والمنزلية، والكل يعرف أن الجزائري ينتج كيلوغراما من النفايات في اليوم وهذه مؤهلة للارتفاع إلى كيلو ونصف على مدى ثلاث سنوات، أربع سنوات أو خمس، وهذا يتطلب بطبيعة الحال سياحة تواكب هذا الارتفاع.

بالنسبة للنفايات الصلبة والكل يعرف أن الظاهرة قد استفحلت كما قلت (القضية قضية

والعيادات الخاصة والعمومية، ولكن الأكثر من هذه النفايات تفرزها ما يسمى بالمستشفيات العمومية. إذن هناك 22100 طن التي تفرز وهي معدية وخطيرة جدا، ويجب ألا توضع في المفرغات. فممنوع وضعها فيها لأنها تؤدي لتسرب وتسيل خطير بالنسبة للبيئة وصحة المواطن، ونضج من عدم فرز ومعالجة هذه النفايات الصحية ما يقارب عشرة ملايين دولار في السنة.

إذن تفاديا لكل هذا، قمنا بعمليتين اثنتين: عملية حيطة ووقاية وعملية التسييف فيما يخص التسيير.

الوزارة قامت بوضع مدونة بالنسبة لهذه النفايات الاستشفائية حتى نشخصها ونصنفها حسب خطورتها ونعرف ما هي المضرّة وغير المضرّة وما هي النفايات الهامدة والنفايات الاستشفائية والمنزلية.

إذن لا بد من مدونة لمعرفة هذا بصفة علمية، وقمنا بوضع مرسوم روجناه بكل الأوساط حتى يعرف المعني بالأمر والفاعل بتصريف هذه النفايات ثم وضعنا إجبارية التصريح الإجباري بالنفايات مهما كانت في المستشفيات والعيادات وتصريحها ووضعها عند المديرية المعنية بالأمر أي الصحة والبيئة.

ثالثا: قمنا بضبط النقل والحركة بالنسبة لهذه النفايات حتى لا توضع وتهمل وتودع في أماكن غير ملائمة بالنسبة لهذه النفايات.

إذن هناك الآن قواعد مضبوطة وهيكل لنقلها معروفة ومضمونة بصفة علمية حتى لا تودع كما قلت...

وهناك أيضا عملية تكوين، قمنا مع بعض الأصدقاء في المتوسط بفرنسا وبلجيكا بوضع برنامج تكوين بالنسبة للفاعلين في المستشفيات، وتكوين المكونين، وضع (Tast force) واختارنا في هذا الميدان مستشفى القبة كمستشفى نموذجي بالنسبة لقضية النفايات الاستشفائية واستفدنا من بلجيكا أيضا بمحرقة ومرمدة لترديد هذه النفايات الاستشفائية حتى يصبح هذا المستشفى قطب رافع



المستوى الوطني، وقلنا لا بد، بالرغم من أنها مصانع ومنشآت، أنها تسيّر من طرف سبع مؤسسات مختصة، لهذا نعطيها الاستقلالية، والفعالية لكي نعززها أيضا بطاقات بشرية رفيعة. إنطلاقا من هذا، اقترحنا على وزارة الداخلية ووزارة المالية بطبيعة الحال إنشاء هذه المؤسسات.

إن، الولايات، وهي مشكورة على هذا، تناولت حول هذه المؤسسات وصادقت على خمس وعشرين (25) مؤسسة بعثت من الوزارات الثلاث، أنا قمت منذ أشهر عدة، بالتوقيع على هذه القرارات، ونحن في القطاع ننتظر التوقيع من طرف القطاعات الأخرى حتى، فور التوقيع كما قلتم، ننطلق في تفعيل هذه المؤسسات.

إن، من هذه الصورة وكنت قبل حين كلمت صديقي وزير المالية للتوقيع بسرعة على هذه القرارات.

إن، نحن نظن أنه بعد أيام إن شاء الله، سنقوم بتفعيل هذه المؤسسات على المستوى الوطني حتى نؤسس العمل بالنسبة لكل الولايات للاستغلال الأحسن للنفايات المنزلية.

هذا سيدي الرئيس - السيد النائب مشكور على اهتمامه بقطاع البيئة والسياحة بطبيعة الحال - ما وددت أن أقوله مع تجديد تشكراتي لكل الحضور على اهتمامهم بما يسمى بالإيكولوجيا وبما يسمى باقتصاد السياحة.

شكرا جزيلا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، أعيد فأسأل السيد التوهامي هل يريد أخذ الكلمة؟

**السيد التوهامي بومسلات:** شكرا السيد الرئيس وأنا بدوري أشكر معالي السيد الوزير على هذه الردود الوافية والشفافية والشاملة ونؤمن الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الميدان

(محلية) بين قوسين وبين هلالين، إذن ماذا فعلنا؟ قمنا بوضع مخططات توجيهية في معظم البلديات، ألف بلدية استفادت بمخططات توجيهية بالنسبة لجمع ونقل ومعالجة النفايات. الكل يعرف أن قبل سنة ألفين 2000 كانت توجد مفرغات غير مراقبة في معظم - أقول - كل البلديات. إذن ما هو الحل؟

- الحل الأول هو وضع مفرغات مراقبة. - الحل الثاني هو وضع مرممات ومحرقات وهذا يتطلب تكلفة عالية بالنسبة للطن الذي نفرزه ومنتجه، وفيما يسمى بدفن النفايات بصفة علمية بعد دراسة تقنية منطلقة من دراسة التأثير عن البيئة.

في هذا الصدد اخترنا خيارين اثنين: - أولا: بالنسبة للمدن والمجمعات الكبرى، الحواضن الكبرى، قلنا لا بد من إنشاء لأول مرة منذ سنة 2000 ما يسمى مركز دفن النفايات وانطلقنا فيها وهي عبارة عن حفريات ومصانع ومنشآت نطرح فيها ما يسمى بـ «جيولوجرام» حتى يمنع تسرب وتسرب الماء بالنسبة للحفاظ على الصحة وما إلى غير ذلك...

إن قمنا بهذه العمليات ثم قمنا بآلية أخرى، لا بد من مفرغات مراقبة.

إن هذه المنشآت بالنسبة لمراكز دفن النفايات تعتبر كمصانع لأنها توزن فيها النفايات عند الدخول حتى نعرف ما نفرز من نفايات بالنسبة لكل مواطن وبالنسبة للمجموع.

ثانيا: فرز النفايات حتى نفرز البلاستيك والكاغط والحديد وما إلى غير ذلك.

إن هناك فرز النفايات عند المدخل وعند المنبع، ثم فيما يسمى بالمعالجة عن طريق الدفن الحقيقية ونعتمد على عتاد معروف قامت الولايات باقتنائه منذ أشهر لاستعماله.

إن فيما يخص بمركز دفن النفايات، الآن هناك مائة (100) مركز تنجز على المستوى الوطني، انطلقنا من الصفر في سنة 2000 والآن يوجد مائة (100) مركز أي مصنع على المستوى الوطني.

لقد أنهينا إنجاز خمسة وعشرين مصنعا على



مشروع حبيسة الأدرج.

حررنا هذه المشاريع ورخصنا لمائتين وثلاثين (230) مستثمرا وطنيا كان لديهم العقار ولديهم أيضا التمويل والإرادة القوية لكي يقوموا بتشييد كل ما ينوون بناءه من فنادق ومنشآت أخرى.

إذن، الآن يوجد ديناميكية جديدة وجو جديد باعتراف المستثمرين المعنيين، ولقد وقّعوا معي منذ عدة أسابيع تعهدات وعقودا لمرافقتهم وأيضا للالتزامهم بأن يقوموا بإنجاز هذه المشاريع حقيقة، حسب المقاييس والمعايير المعمول بها على المستوى الجزائري والدولي، وفي هذا الصدد أستطيع أن أبشركم أنني بعد معاينة وبعد حديث طويل مع وزير المالية، والبنوك المعنية بالأمر، إن شاء الله في الأيام المقبلة، سنوقع على تعاقد ما بين البنوك الخمسة العمومية حتى تيسر وتعطى اهتماما أكثر بالنسبة للمستثمرين المعنيين بالأمر.

أظن لتقليص مدة الدراسة ثم أيضا المواكبة والمعاينة والمرافقة من طرف المصرف الجزائري والبنوك الجزائرية والالتزام من طرف المستثمرين، نستطيع إن شاء الله في السنوات المقبلة أن نجعل من الجزائر مقصدا بالنسبة للسواح الأجانب بالتدرج، ولكن هذا هو الأساس، أن نفتح مجالات وفضاءات أخرى بالنسبة للسائح الجزائري لأنه هذا هو الاهتمام الأول بالنسبة للحكومة. شكرا جزيلًا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير. شكرا للسادة الوزراء الذين تفضلوا بالحضور هذه الصبيحة وسلطوا الضوء على مختلف الجوانب التي كانت موضوع الأسئلة المطروحة من قبل السادة أعضاء مجلس الأمة مشكورين.

شكرا لكم جميعا، سيداتي، سادتي، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثالثة والأربعين صباحا**

ونهنئكم على انتهاج أدوات أخرى التي تتمثل في مخطط تهيئة الساحل الذي انتهيت من إنجازه، أعتبر أن هذه أداة إضافية للتحكم وتطوير السياحة، لكن حتى تكتمل الصورة وتكتمل الاستراتيجية أريد أن أرفع انشغال المستثمرين في هذا القطاع، هم يطالبون بتقليص مدة دراسة طلباتهم والبت فيها ومرافقتهم لدى البنوك الجزائرية حتى يسهلون لهم الحصول على قروض تمكنهم من الانطلاق الفعلي في إنجاز المشاريع الاستثمارية، لأن ما نراه في الميدان الآن تناقض كبير جدا.

نرى بشهادة وزير الاستثمار السيد تمار الذي يقول: "أعطينا تعليمات لجميع البنوك لتسهيل عملية تمكين المواطنين من القروض لشراء السيارات"، وأنا أرى مبالغ كبيرة جدا تعطى بسهولة كبيرة جدا في أربعة وعشرين ساعة، يمكن لأي مواطن جزائري أن يحصل على قروض لشراء سيارة، لكن بالمقابل وهذه الطامة الكبرى بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي لها فوائد جمة وكبيرة جدا من حيث تفعيل الاقتصاد، من حيث خلق مناصب الشغل، من حيث خلق الثروة، عندما يتوجه مستثمر في القطاع السياحي لأي بنك تواجهه عراقيل وصعوبات كبيرة وكبيرة جدا للحصول على القرض.

إذن نطلب بإلحاح من سيادتكم ومن كل المسؤولين أعضاء الحكومة أن يرافقوا هؤلاء المستثمرين لدى البنوك الجزائرية لتسهيل وتمكينهم من الحصول على القروض للاستثمار في هذا الميدان.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد التوهامي، الكلمة الآن للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** هذا اهتمام حقيقي سيادة الرئيس من طرف سيادة النائب.

إن قضية الاستثمار والسياحة ليست بخاصية بالنسبة للاقتصاد الوطني كما يعرف الجميع، ولكن أظن أنه منذ بضعة أشهر هناك جو جديد فيما يسمى بالمستثمرين بحيث كانت هناك مائتان (200)

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 جمادى الثانية 1429

الموافق 29 جوان 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587